الإخوان المسلمون وتغيير النظام السياسي في مصر

أ.م.د سداد مولود سبع(*)
Sudad_star@ yahoo.com

الملخص :

مرت جماعة الاخوان المسلمين بصراع طويل مع النظام السياسي في مصر منذ العهد الملكي مرورا بالنظم الجمهورية المتوالية التي حكمت مصر، وخلال تلك المدة لم تتوان الجماعة عن استخدام الوسائل كافة للبقاء ومواجهة الضغوط التي تعرضت لها بسبب مواجهتها للنظم الحاكمة. واثناءتللك المدة سعت الجماعة إلى تغيير استراتيجيتها ازاء تعاملها مع النظم الحاكمة، وهذه الاستراتيجية مكنتها من البقاء والتغلغل داخل المجتمع المصري الذي عانى كثيرا نتيجة اعادة هيكلية الاقتصاد المصري ، والذي القى بظلاله الثقيلية على المواطن المصري البسيط. ومع انطلاق ثورات الربيع العربي برز نجم الاسلاميين ، واستطاعوا الوصول إلى السلطة في اكثر من بلد عربي، وفي مصر (موضوع البحث) جوبهت الجماعة بالعديد من الضغوط ، واخفقت الجماعة في ادارة بعض الملفات المهمة التي شجعت خصومها على النيل منها وتأليب الرأي العام المصري ضدهم . الامر الذي قاد إلى خسارة جماعة الاخوان المسلمين للسلطة وسيطرة العسكر على الحكم، واجراء انتخابات رئاسية أخرى افضت إلى فوز وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي برئاسة الدولة.

المقدمة:

كانت البدايات الاولى لما سمي"الربيع العربي" تشير لبوادر ربيع للتيارات الاسلامية، فاسقاط النظم الاستبداية لم يكن يقينا قبل نهاية العام٢٠١٠، وكان الطموح العربي للجماهير الثائرة هو

(*)مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية/ جامعة بغداد .

ايجاد بديل ديمقراطي ومدني واسلامي وعلماني وعسكري، بالوقت نفسه. فالفرح بغمرة التغيير كان عارما للحد الذي لم تدرك به هذه الجماهير ماذا بعد تغيير النظام؟. فسرعان ما ظهر الاختلاف الايديولوجي والفكري، ورغبة الكل بحكم الكل، وهذا لم تواجهه مصر لوحدها، بل كان تحديا الى تونس، وليبيا، والى حدٍ ما في اليمن(مع الفارق بحالة واسلوب التغيير).

لذا فأننا امام تحدي، هل النظام السياسي في مصر(موضوع البحث)بعد مبارك امام تغيير حقيقي؟، واذا كان الجواب بالايجاب فما هي ملامحه؟، والاجابة هنا تكون صعبة التنبؤ فيها. فللوهلة الاولى كان يعتقد بأمكانيةهيمنة الاسلاميين، وبالفعل عمل الاسلاميين بثقل للوصول الى السلطة، وعلى الرغم من نجاحهم في الوصول الى السلطة . الا انهم لم يتمكنوا في البقاء فيها، وهذا ما سنحاول تحليله في ثنايا البحث. وهذا سيقودنا الى اشكالية مهمة هل الاخوان المسلمين اخطاؤا في ممارسة السلطة، ام ان هنالك عوامل كانت تقف وراء اقصائهم عن السلطة. وهل ان بقائهم سيحقق التغير المطلوب والاستقرار السياسي؟ ام ان رحيلهم سيحقق التغيير والاستقرار المطلوبين. فخلال المدة القصيرة منذ تنحي الرئيس مبارك عن الحكم تحت الضغط الداخلي والخارجي، شهدت مصر عدد كبير من التغييرات السياسية والدستورية حاولتجميع الاطراف الحفاظ على الامن واستعادة الاستقرار السياسي، الا ان اي منهما لم تحقق، وبما ان مصر اجرت الانتخابات الرئاسية الثانية والتي افرزت نجاح المؤسسة العسكرية باستعادة الحكم، الذين طالما ما كان لهم دورا مهما فيه، فاننا بدورنا ننتظر بوادر التغييراتالتي يمكن أن تحدث في بنية النظام السياسي المصري بعد نظام مبارك.

وعليه فأن البحث ينطلق من فرضية مؤداها (أن تغيير النظام السياسي هو نتاج صيرورة تطور تأريخي تتظافر به جملة عوامل ومتغييرات، ومن ثم فأن محاولة الاخوان المسلمين بتغيير بنية النظام السياسي كانت تسير بخط الشروع، لكن اسلوب ادارة الجماعة واستعجالها بالتغيير أدى إلى خسارتها السلطة، وتراجع مشروعها بتغيير النظام السياسي لاسيما مع حظر الجماعة).

واستجابة لموضوع البحث فقد تم تناوله من خلال ثلاث مطالب، الاول بحث في نشاة الجماعة وافكارها ونشاطها السياسي، والثاني بحث في تغيير النظام السياسي في مصر، والثالث بحث في موقف الجماعة من تغيير النظام السياسي.

المطلب الاول : الاخوان المسلمون(الافكار – والنشأة– والنشاط السياسي)

تقع جماعة الاخوان المسلمون ضمن الحركات الاسلامية المعتدلة، استنادا إلى نشاطها واهدافها، ومبادئها تجاه القضايا التي ترتبط بالتشريعات التي تنظم شكل الحكم والقوانين التي يحكم بهاالمجتمع العربي الاسلامي، كذلك كل ما ينظم حياة الفرد المسلم. وللوقوف على ابرز نقاط الخلاف الرئيسة بين التيارين؛ من الضروري التعريج على الافكار الرئيسية لكلا التيارين، لفهم بالضرورة الية عمل جماعة الاخوان المسلمين داخل مصر ومدى التاييد الشعبي الذي تحظى به الجماعة مقارنة بالحركات الاسلامية الاخرى الموجودة داخل المجتمع المصري[1]:

١- التيار المعتدل : النقطة الاساسية التي يعتمدها هذا التيار هي المرحلية في التغيير، عبر ممارسة العمل السياسي في اطار النظم السياسية القائمة من خلال الاساليب السلمية مع نبذ العنف كآلية للعمل السياسي، وممارسة العمل السياسي يكون بنسب مختلفة في الحياة السياسية ويخوض الانتخابات فيها. وتعد جماعة الاخوان المسلمون في مصر، وجماعة الاخوان المسلمين في الاردن، وحركة النهضة في تونس، وحركة مجتمع السلم فيالجزائرمن أهم تلك الجماعات. كما ويركز اصحاب هذا التيار على ما اصطلح تسميته "الاحيائية الاصلاحية"، فهي ترى أنها تقدم معان جديدة للإسلام ولكن في ظل المجتمع القائم وفي ظل الجماعة الموجودة عبر التركيز على العمل الدعوي التربوي الذي يركز على رؤية وتوجهات الجماعة، فهي تاخذ بالمنهج التدريجي في رؤاها الاصلاحية[2].

---

[1] ينظر في اهم افكار الحركات الاسلامية (المعتدلة والمتشددة)، في:

– عبد الغني عماد ،(تعقيب على بحث) حيدر ابراهيم على، الديمقراطية: منظور قومي ليبرالي، في ندوة(الحوار القومي – الاسلامي)، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٣٨٠– ٣٨٢.

– د.حسنين توفيق ابراهيم، النظم السياسية العربية الاتجاهات الجديثة في دراساتها، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥، ص٢٤١– ٢٤٢.

[2] مجموعة باحثين، ازمة الاخوان المسلمين، تحرير: د.عمرو الشوبكي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ١٣٢.

٢- التيار المتشدد:الاساس الفكري الذي يستند اليه هذا التيار يكمن في التغيير الجذري كخيار استراتيجي ، ويتبنى هذا التيار تكفير النظم الحاكمة، وبعضها الاخر كفر جزء من المجتمعات. وغالبا ما تسعى لاستخدام العنف سبيلا لتحقيق اهدافها؛ لاجل اسقاط النظم الحاكمة وبناء الدولة الاسلامية. وينضوي في هذا التيار العديد من التنظيمات التي ظهر البعض منها نهاية القرن المنصرم، امثال:جماعة التكفير والهجرة، وتنظيم الجهاد، والجماعة الاسلامية، وطلائع الفتح،هذا فيما يتعلق بمصر. وظهرت في الجزائر في مرحلة ما بعد الغاء الانتخابات البرلمانية في مطلع عام ١٩٩٢، الجيش الاسلامي للانقاذ، والجماعة الاسلامية المسلحة. وبعد احداث ١١/ايلول/٢٠٠١، ظهر تنظيم القاعدة ليقدم النموذج الابرز لهذا التيار.

وهنالك نقاط للخلاف بين التياريين، لكن ما يعنينا(موضوع البحث) يكمن في أن التيار الاول يدعو إلى الافادة من التجربة الديمقراطية بعدها اداة للحد من استبداد النظم القائمة تمهيدا للوثوب إلى السلطة بطريقة اللاعنف، بعدما أدى الاتجاه الثاني إلى نتائج مست أسس الديمقراطية الغربية واركانها بشكل مباشر وهاجمت النظم السياسية العربية والاسلامية الموالية للغرب[١]. ودون الولوج في الاطار الفكري لإوجه الخلاف بين التياريين ،فأننا سوف نبحث في الاطار الفكري لجماعة الاخوان المسلمين في مصر، لاسيما وأن فكر حركة الاخوان المسلمون العالمي أنطلقت جذوره الفكرية من مصر، ولعل هذا ما يبرر القاعدة لشعبية التي تحظى بها الجماعة في مصر.

أولى الافكار المهمة التي استند عليها فكر الجماعة يعود إلى استراتيجية القبول بالنظم الحاكمة والانخراط في ممارسة العمل السياسي السلمي والمشروع في أطارها، من خلال الركون إلى آلية مهمة من آليات الديمقراطية الغربية، وهي الاحزاب السياسية وتحول الحركة إلى حزب متى ما أتيح لها ذلك، والمشاركة في الانتخابات العامة، وممارسة العمل البرلماني عبر أساليه المختلفة. فضلا عن المشاركة في انتخابات النقابات المهنية،والتواجد داخل المجتمع، سواء على ممارسة الدعوة أو الانخراط في أنشطة اجتماعية، وتربوية، وصحية تعود بالفائدة إلى الفقراء وحدودي الدخل[٢]. وتعد

[١] عبد الغني عماد ،مصدرسبقذكره ، ص ٣٨٢.

[٢] د.حسنين توفيق ابراهيم، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٧.

هذه الفكرة تجديدية لدى فكر الجماعة التي أسست على يد حسن ألبنأ(مؤسس الجماعة)، اذ استند فكر الجماعة عند تاسيسها على أنها ((مستخلصة من كتاب الله وسنة رسوله لاتخرج عنها قيد أنملة)) فأصول العقيدة أذاً هي ((الاصول والعقائد التي جاء بها القران الكريم)) وكرستها بالايضاح والممارسة ((السنة الصحيحة الثابتة عن النبي محمد عليه الصلاة والسلام والسيرة المطهرة لسلف هذه الامة)).والقران الكريم كتاب الله به اكتمل الوحي وهو لجامع لإصول الاصلاح الاجتماعي الشامل[1].

والدين عند البنا قرآن وسنة، لكن وفقا لتفسيره هذا يبدو أن رؤيته للاسلام مرن ويمكن أن يستجيب لكل ما هو متطور، والمرونة عنده تعني التطور((فالدين الاسلامي مرن يستطيع أن يتطور مع كل زمن. والزمن والافكار والوطن، عوامل تغيير الاحكام، وليس معنى هذا ان الين ليس واحداً)). وهنا يفسر كلام ألبنأ بأكثر من تفسير لاعتماده على أن الدين مرن يتكيف مع كل المتغيرات. وأستند في رأيه إلى الحديث النبوي الشريف ((الحكمة ضالة المؤمن يأخذها أنى وجدها)) ليقر أن الاسلام يحث على اقتباس من كل شيء أحسنه[2]. ويرى البعض في هذه الأفكار الأسس الأولى للإسلام السياسي، إذا يعده البعض المؤسس لحاكمية الله، فهو لا يرى فيه استئصالا للمفاهيم غير الإسلامية. رغم أن مفهوم الحاكية تحول إلى مفهوم عزلة وتغريب عند الإسلاميين المتشددين، ألا أن توظيف ألبنا المبدئي من قبل الإسلاميين المعتدلين كان لصالح مفهوم ((المشروعية)) والاستيعاب السياسي. أن الحاكمية عند حسن ألبنا مبدأ عقائدي تنظيمي للحكم، ورمز للإسلام السياسي فهو يؤكد على أهمية إعادة قراءة التراث الإسلامي وأعمام الشورى من وجهة نظر حديثة لتلبية حاجات المجتمع الحديث. إذ يساوي بين الحكم الدستوري والشورى عبر قراءة جديدة يرى فيها عدم تناقضها مع القران الكريم فالشورى هي المبدأ الأساسي في الحكم وممارسة السلطة عبر اختيار المجتمع، وهي تمكين الجماعة من تحديد إيديولوجيتها وسياساتها. وهذه الأفكار حددت أهداف الجماعة في بدأية نشأتها.

---

[1] نقلا عن : د. حسين سعد، الاصولية الاسلامية العربية المعاصرة بين النص الثابت والواقع المتغير، سلسلة اطروحات الدكتوراه(٥٢)، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ٢٠٠٥، ص١٣٨– ١٣٩.

[2] نقلا عن : المصدر نفسه، صص ١٤٠،١٣٩.

أما على الجانب الميداني، فأن الجماعة حرصت في سنواتها الاولى، التي بدأت منذ العام ١٩٢٨على نشر الوعي الديني في صفوف المجتمع، ثم انتقلت بعد اتساع نشاطها الجماهيري إلى اخذ زمام المبادرة في التعبير عن تطلعات الشارع المصري في الشؤون الداخلية والخارجية، في إشارة إلى أن الجماعة ليست دعوية ثقافية بحته، [1]وإنما انعكاس لمدى الترابط الدين بالسياسة. وهذا ما تبلور في نشاطاتها السياسية الرافضة لكل تدخل خارجي في الشأن المصري،وهذا ما عبرت عنه برفضها معاهدة ١٩٣٦، التي وقعها مصطفى النحاس مع الانكليز، وكانت ترمي إلى ربط مصر بعجلة السياسية البريطانية. كما مارست ضغوطات أخرى على حكومة النحاس تمثلت بالمطالبة بتطبيق الشريعة الاسلامية، ما ادى إلى تازم العلاقة بين الحكومة والجماعة؛ ما أضطر الملك إلى اقالة حكومة النحاس لأنهاء الازمة السياسية التي استقطبت الشارع المصري، الامر الذي عُدَ اول ولولوج للجماعة بالسياسية الداخلية. أما على صعيد السياسة الخارجية فقد ايدت الجماعة الثورة الفلسطينية عام ١٩٣٦، وشكلوا (في حينها) لجنة لمناصرة القضية الفلسطينية ودعمها، وارسلوا خطابات إلى لجنة مساعدة الحبشة بأرسال ما تبقى من الاموال التي جمعت لمساعدة الاحباش، إلى اللجنة العربية العليا في فلسطين. هذه النشاطات حملت مؤشرات أن الجماعة ليست تنظيما يهتم بجانب الدعوة الدينية والاعمال الخيرية فقط، بل يعطي للجانب السياسي الداخلي والخارجي مكانا خاصا في افكارها وبرامج عملها[2].

عدت هذه الافعال انطلاقة لنشاط الجماعة على الصعيدين الداخلي والخارجي، وتاكيد على عدم عزلتها، وانطلاقة بذات الوقت للتوتر بينها وبين النظام السياسي. وظل هذا التوتر على مدار عقود من الزمن، وباختلاف النظم الحاكمة التي توالت على حكم مصر حتى العام ٢٠١١؛ مما أستدعى أن تغيير الجماعة من استراتيجيتها استجابة لطبيعة كل مرحلة. الامر الذي اكسبها درجة عالية من التنظيم الداخلي، مقارنة بأي جماعة سياسية أو حركة اسلامية تبنت العمل السياسي. فالجماعة

[1] احمد الموصللي، الديمقراطية ، في ندوة(الحوار القومي – الاسلامي)، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨، ص٣٣٥.

[2] وليد سالم محمد،المشاركة السياسية للحركات الاسلامية في النظم السياسية العربية المعاصرة، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٢، ص ١٨٧.

أنتقلت من "الدعوة " إلى " الدولة "، ومن "المرجعية" إلى "الواقع"، ومن "المبادئ العامة" إلى "التطبيق"، إي التفاعل مع الامور العملية مثل تنمية الاقتصاد، وصياغة خطة للرعاية الاجتماعية، وتبني سياسة لادارة الحكومة، وغيرها منالامور[1]. وهذه الانتقالة رافقها، مراحل فشل ونجاح طيلة عملها، وكان من نتيجة هذا التطور اتساع زخم نشاطها، واستطاعت الحركة أن تخترق معظم شرائح المجتمع المصري، وامتد نشاطها إلى داخل البلدان العربية عبر وسائل عدة لعل من ابرزها الحفاظ على ديمومة فكر الجماعة بين البلدان العربية، كما أمتد نشاطها إلى العديد من بلدان العالم عبر مكاتبها المتواجد فيها. وربما يعود أتساع نشاطها وديمومته؛ إلى الطابع السلمي في العمل. الا أن الجماعة اعتمدت احيانا على اسلوب العنف متى ما أصبح العنف اساس للعبة السياسية[2]. انعكست المرونة في العمل بشكل مباشر على حيز عمل الجماعة، ليتسع ويشمل العمل السياسي بتعاطي الحركة مع السياسة، وطرح نفسها كأحد القوة الفاعلة. وهذا التعاطي فرض عليها اتخاذ موقف أكثر وضوحاً تجاه الاحداث الجارية، أو القضايا السياسية والفكرية المطروحة؛ وذلك لأن ساحة العمل السياسي لها منطقها الذي تفرضه على اي قوة سياسية. وهذا الامر اتضح بعد تغيير اولويات خطاب الحركة مع دخولها العمل السياسي في عام ١٩٨٤، فإحتلت قضية الحريات الاولوية الاولى في سلم ترتيب الحركة متقدمة على قضية تطبيق الشريعة. وتطور موقفها الفكر فيما يخص مسالة "التعددية" من الرفض المطلق الذي استمر من الثلاثينيات والاربعينيات حتى منتصف العقد الثامن من القرن العشرين، إلى القبول المشروط للتعدية، كما بدأ في بيان (آذار/١٩٩٤)[3]. وتضمن هذا البيان الشورى في الاسلام، وتعدد الاحزاب في المجتمع المسلم، إذ جاء به ((أننا نؤمن بتعدد الاحزاب في المجتمع الإسلامي وأن لا حاجة لتضع السلطة قيوداً من جانبها على تكوين ونشاطات الجماعة او الاحزاب السياسية وانما يترك لكل فئة ان تعلن ما تدعو اليه وتوضح

---

[1] حسن الترابي، واخرون، الإسلاميون والمسألة السياسية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ٢٠٠٣، ص ٢٣٥– ٢٣٦.

[2] لمزيدمن التفاصيل، ينظر في هذا:

– د.احمد الموصللي، موسوعة الحركات الاسلامية في لوطن العربي وايران وتركيا،ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص١٣٣– ١٣٨.

[3] حسن الترابي، واخرون، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٤.

منهجها، وما دامت الشريعة الاسلامية هي الدستور الاسمى، وهي القانون الذي يطبقه قضاء مستقل محصن ومستقل بعيدا عن أي سلطة او جهة ومؤهل فكريا وعمليا وفقهيا وثقافيا فأن في ذلك ما يكفي لضمان سلامةالمجتمع واستقامته على الطريق السوي واتخاذ الاجراء الشرعي المناسب تجاه من يخرج على المبادئ الاساسية التي لا خلاف فيها بين فقهاء وعلماء المسلمين والتي تعد المقومات الاساسية للمجتمع المسلم))[1].

كما اصدرت الجماعة في نيسان من العام نفسه وثيقة مهمة ركزت حول قضيتين، هما:الموقف من الشورى والتعددية السياسية، والموقف من المرأة المسلمة. فضلا عن تناوله لقضايا مهمة أخرى، اهمها[2]:

١. القبول التام بالحكم الدستوري النيابي.
٢. التشديد على أن الامة هي مصدر السلطات .
٣. التشديد على اهمية الانتخابات الدورية النزيهة كأداة سليمة لتداول السلطة عبر صناديق الاقتراع.
٤. المساواة الكاملةبين المراءة والرجل في الحقوق والواجبات والحريات المدنية والسياسية من دون الاخلال بثوابت الشريعة الاسلامية .

لم يقتصر هذا التغير في نهج الجماعة عند هذا الحد، فمع اتساع موجة المطالبة باصلاح النظم السياسية العربية بعد احتلال العراق في ٢٠٠٣، الذي عُدَ مادة غزيرة لحركة الاخوان المسلمين كي تستخدمها كنشاط لبرامجها سواء اثناء الانتخابات أو خلال برنامجها السنوي.وهذا ما طرحه المرشد العام للاخوان المسلمين محمد مهدي عاكف عام ٢٠٠٦، في رسالته الاسبوعية التي أطلق عليها "الاجندة الخاصة بالاخوان المسلمين للاصلاح" والتي قسمت إلى خمسة جوانب[3]:

---

[1] نقلا عن : وليد سالم محمد، مصدر سبق ذكره، ص١٣٢.

[2] عصام العريان،رؤية التيار الاسلامي لمستقبل الديمقراطية في مصر، في ندوة(نحو رؤية وطنية لتعزيز الديمقراطية في مصر)، ط١،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧، ص٥٤.

[3] نقلا عن: صحيفة الحياة ، العدد(١٥٨٦٩)، ٢٠٠٦/٩/١٥.

١) الجانب السياسي، وتضمن : "مقاومة الاستبداد والطغيان والعمل على ترسيخ دعائم الشورى والحرية ومراعاة حقوق الانسان، ووضع دساتير تفصل بين الحقوق والواجبات، وتميز بين السلطات، وتقييم دولة مؤسسات، وتسوي بين الناس في الكرامة والحريات وتحمل المسؤولية".
٢) الجانب الاقتصادي، طالب فيه :" زيادة الانتاج، وترشيد الاستهلاك، وعدالة التوزيع، والتخطيط الجيد".
٣) الجانب الاجتماعي، حث فيه على تقوية الاخاء بين الافراد والتعاون بين الطبقات، والتضامن بين الشعوب.
٤) الجانب الثقافي والعلمي، وشدد فيه على ضرورة التحرر من اثار الغزو الفكري، والاستعمار الثقافي في مجال التربية والتعليم والإعلام وامتلاك التقنية الحديثة بكل كفاءة واقتدار.

مثلت برامج الاصلاح التي طرحتها جماعة الاخوان المسلمين تحديا كبيرا لنظام حسني مبارك، بسبب فشل العديد من سياساته الاقتصادية، والاجتماعية، وحتى الثقافية. الامر الذي عدته الحركة استثمار قضية الاصلاح للضغط على النظام السياسي، وبالوقت ذاته الظهور بمظهر الاحزاب السياسية المتفاعلة مع حركة التطورات العالمية وليس الاحزاب التقليدية المنظوية والمعزولة تحت شعارات تجاوز عليها الزمن(مثل الاحزاب القومية والتقليدية).

جدير بالذكر، أن محاولات الضغط على النظام السياسي المصري عبر هذه القضايا يعطي أشارة إلى الحنكة والدهاء في ممارسة العمل السياسي لدى الجماعة ، واستمرارا لهذا النهج فقد استطاعت حركة الاخوان المسلمين الولوج الى جانب مهم من الحياة السياسية، رغم غياب الشرعية عنها ورفض الحكومة منحها ترخيص لممارسة عملها، عبر التحالف مع احزاب سياسية قائمة ومرخص لها من قبل الحكومة، كتحالفها مع حزب الوفد عام ١٩٨٤، وحزبي العمل والاحرارعام ١٩٨٧،والدخول فيما بعد الى الانتخابات التشريعيةالتي تلتها، بصفة مستقلين دون التحالف مع احزاب المعارضة.الامر الذي مكنها من تشكيل لجان للتنسيق قامت بوظيفة المعارضة خلال المدة الممتدة من عام(١٩٨٥-١٩٩٧)، ومن ثم انتقلت الجماعة إلى حيز اخر، عبر

المشاركة السياسية الفاعلة في الانتخابات النيابية وتحقيقها نجاحات عالية كانت اعلاها خلال انتخابات عام ٢٠٠٥، اذ حصلت الجماعة على ٨٨ مقعدا، بنسبة ١٦،٩%، مقابل حصول الحزب الوطني الديمقراطي على ٤٢،٤٧%، وحصلت باقي التيارات والاحزابعلى نسب اقل مما حصلت عليه جماعة الاخوان المسلمين[١].

لم يقتصر نشاط الجماعة على الجانب السياسي، بل كان يسبقه النشاط النقابي الذي كان له تأثير كبير في الحفاظ على نشاط الجماعة وديمومتها، اذ اتيح هذا النشاط توفير قاعدة جماهيرية مهمة، مكنت الجماعة من الهيمنة على العديد من النقابات، والهيمنة بدورها على شريحة لابأس بها من الطبقة الوسطى.

تعود بدايات الظهور للنشاط النقابي للجماعة في العام ١٩٨٤، عندما حصلت الجماعة على سبعة مقاعد من اصل خمس وعشرون مقعداً في مجلس نقابة الاطباء، وكان ذلك أول وجود ملحوظ للأخوان في النقابات المهنية، ثم استطاعت أن تحصد على عشرين مقعد من اصل الخمس والعشرين. وانتقل نشاطها إلى نقابة الصيادلة، والمهندسن، والمحامين، والتجاريين، والمعلمين، ونوادي اعضاء هيئات التدريس في الجامعات والاتحادات الطلابية في الجامعات. التغلغل إلى النقابات المهنية كان يجري بالتزامن مع أنشاء شبكة واسعة من المؤسسات غير الحكومية ذات النشاط الاجتماعي، والتربوي، والثقافي، والصحي، منذ مطلع الثمانينيات، التي تقدم خدماتها مجانا أو مقابل اجر رمزي لقطاعات عريضة من المواطنين. لاسيما سكان الاحياء الفقيرة والمتوسطة في المدن، في الوقت الذي بدأ فيه مؤشر دور الدولة ومؤسساتها يتراجع في تقديم الخدمات. لاسيما بعد احداث الزلزال الذي ضرب بعض مناطق مصر في (تشرين الاول/ ١٩٩١) اذ كان تحرك الجماعة اكثر فاعلية من اجهزة الدولة ، في رفع الضرر الناجم عن الزلزال[٢].

---

[١] ينظر في هذا:-

- عصام العريان، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٤.
- ثناء فؤاد عبد الله، ملامح وافاق التحول السياسي في مصر، مجلة المستقبل العربي، العدد(٣٢٨)، بيروت، ٢٠٠٦، ص٥٤.

[٢] سداد مولود سبع، علاقة المجتمع المدني بالنظام السياسي: التأثير والتاثر- دراسة حالة مصر والاردن، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٨،ص ١٥٧-١٥٨.

وتزامنا مع هذه الاجراءات التي اتبعتها الجماعة في التعاطي مع الازمات الاجتماعية (مشكلة تفشي الفقر، ومشكلة تفشي العشوائيات، ومشكلة انحسار الطبقة الوسطى)، تعززت مكانة الجماعة داخل شريحة لابأس بها داخل المجتمع المصري. وبالمقابل كانت الجماعة تواجه التضييق على العمل السياسي من قبل الحكومة، مما رسخ لديها قناعة ضرورة طرح برنامج للعمل السياسي؛ في مسعى لفك الحصار الامني المفروض عليها وللحصول على اعتراف قانوني بعمل الجماعة. ففي اب/٢٠٠٧، طرحت القراءة الاولى لتاسيس حزبا سياسيا دون تسليمها إلى لجنة الاحزاب. وهذه الراي ليس وليد اللحظة، بل يعود إلى ثمانينيات القرن الماضي، وبألهام من المرشد الراحل عمر التلمساني بعد أن حسمت الجماعة موقفها التأريخي من الحزبية، وقدمت على أثرها خمسة مشاريع حزبية، الاولى اطلق عليه "الشورى" في عام ١٩٨٧، والثاني "الاصلاح" في عام ١٩٩١، والثالث "الامل" في عام ١٩٩٤، والرابع "الوسط" في عام ١٩٩٦. وإلى جانب الخروج من زاوية الصراع مع النظام هنالك نقطتان محوريتان[١]:

النقطة الاولى: انها ردت فعل نقابي يريد أن يوائم بين تمدده في المجتمع، وانتمائه إلى تنظيم يريد من المجتمع أن يعرف أن له مشروعاً سياسيا سلميا.

النقطة الثانية: انها تعبرعن رؤية قيادة تسيطر على الملف السياسي، وترى أن فتح هذا الملف سيعرضها إلى مزيد من التضيق من قبل النظام.

ارجع تفسير هذان الموقفان المتناقضان من قبل الجماعة، إلى الضغط السياسي ومحاولة للخروج منه عبر تأسيس حزبا سياسيا، ودعم هذا الرأي المرشد مهدي عاكف. والرأي المناقض لتأسيس حزبا سياسيا يرى بحتمية رفض الحكومة قبول تأسيس حزب سياسي يمثل جماعة الاخوان المسلمين، وكان من دعاة هذا الرأي المرشد السابق مأمون الهضيبي[٢].

ونظرا لدهاء الجماعة في التعاطي مع نظام حسني مبارك، فقد استطاعت الجماعة أن تمازج بين النموذجين، حيث أسست لبرنامج حزبي متكامل عد – في حينه– افضل من برامج الاحزاب

---

[١] **هشام العوضي، النظام المصري والاخوان: صراع على شرعية البقاء، مجلة المستقبل العربي، العدد٣٥٣، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨/٧، ص ٨٨–٨٩.**

[٢] **المصدر نفسه، ص٨٩.**

السياسية المشاركة في العملية السياسية انذاك، والنقطة الاهم في صيرورة تطور الجماعة تعود إلى قدرة الجماعة على التفاعل مع الحاجات الاساسية للمجتمع المصري، في حين أن الاحزاب الاخرى لم تملك قدرة على المنافسة الميدانية لبعدها؛ عن الجماهير وضعف ادائها الحزبي وانشغالها بالصراعات الداخلية، الامر الذي فتح الباب واسعا امام الجماعة لاجتياح النقابات المهنية، والولوج بنسب لا باس بها في انتخابات مجلس الشعب لاكثر من دورة انتخابية. وأن كان هذا الباب لم يترك مفتوحا امام الجماعة طويلا، وهذا ما بدا في احداث ٣٠ يوليو ٢٠١٣.

المطلب الثاني : تغيير النظام السياسي في مصر

لم تحظى ظاهرة التغيير السياسي بالاهتمام المبكر من قبل علماء السياسة، وكان لعلماء الاجتماع السبق في البحث بظاهرة التغيير الاجتماعي. اذ يزخر علم الاجتماع بأعمال عديدة حول نظرية التغير الاجتماعي، وطبيعة التغير، والتغيير المخطط، والتغير التنظيمي. وبرر ديفيد استون في عام ١٩٥٣ سبب عدم الاكتراث إلى طبيعة البحث السياسي الذي ركز على دراسة الاوضاع الراهنة وأهمل التغيير السياسي. اما بارسونز فقد فسر الامر من زاوية أن علماء السياسة يدرسون التغيير داخل النظام ،مثل التغيرات في قوة الاحزاب السياسية أو البرلمان، او رئيس الجمهورية. ويعزى هذا إلى ان الاهتمام كان يتركز على دول لم تعاني من مشكلة التغير السياسي[١]. لكن مع تطور البحث في مجال التحديث والتنمية السياسية بدا الاهتمام بنظريات التغيير السياسي، ونقطة البحث في هذا المجال كانت من قبل صاموئيلهنتجتونعام١٩٦٨، في كتابه "النظام العام السياسي في مجتمعات متغيرة" الذي حدد التغيير السياسي بكونه نتاج للعلاقة بين المشاركة السياسية والمأسسة السياسية. فالعلاقة بين هذين المتغيرين تحدد استقرار النظام السياسي. وللتغير مستويات مختلفة، فقد يكون تحليل التغير اسياسي موجها نحو التغيرات البسيطة في قوة المكونات وعناصرها داخل النظام السياسي، لكن التحليل الاهم يكمن في تحليل العلاقة بين التغيرات في قوة المكونات وعناصرها وبين التغيرات في محتواها[٢]. ولعل ما تحتاجه مصر في الوقت

[١] مجموعة باحثين، التنمية السياسية والسياسة المقارنة قراءات مختارات، اعداد وتقديم: محمد زاهي المغيربي، ط١، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ١٩٩٨، ص١٤٩-١٥٠.

[٢] لمزيد من التفاصيل ينظر :- المصدر نفسه، ص١٨٨- ١٩٦.

الحالي البحث في اسباب ذلك التغيير لاجل اجراء التغيير السياسي في محتوى النظام السياسي، ومراكز قوته، وهذا لن يتم دون اعادة مأسسة مؤسسات الدولة وفق آلية صحيحة تستوعب المشاركين بالعملية السياسية، وتصهر ارائهم وتطلعاتهم نحو هدف واحد، ألا وهو الدولة الأم.

فالملاحظة المهمة أن التغييرات التي اجتاحت بعض البلدان العربية، والتي اطلق عليه "الربيع العربي" لم تجلب لها الاستقرار ولا الديمقراطية، بل على العكس جلبت الفوضى وغياب الامن في العديد منها، وعلى الرغم من أن البعض يسوق عدة اسباب لتبرير هذا الوضع في دفاعه عن (الربيع العربي) لعل من ابرزها ان ما تمر به هذه الدول مرحلة انتقالية. ألا أن الظروف التي كانت تمر بها المجتمعات العربية، تجعل من الصعوبة تقبل هذه المجتمعات لمزيد من المعانات. لاسيما وأن هذه البلدان رفعت في حركاتها الاحتجاجية اسقاط النظام لاجل التغيير والعيش بحرية وكرامة، وهذا ما نادت به الحركة الاحتجاجية في مصر (موضوع البحث).

لاجل الوقوف وتحليل السبب وراء تلك الشعارات التي رفعها المصريون منذ انطلاق حركاتهم الاحتجاجية في ٢٥/يناير/٢٠١١، فأن البحث يقودنا لاسباب سياسية، ابرزها[١]:

١) قانون الطوارئ المعمول به منذ العام ١٩٨١.
٢) التعديلات الدستورية المتتالية التي ادت إلى خنق الحياة السياسية.
٣) الشبكة الامنية المكونة من أكثر من مليون ونصف المليون من العاملين فيها لمراقبة معارضي الرأي والقضاء على بذور التمرد .
٤) الفساد المستشري في كافة مرافق الدولة، وعموم المدن المصرية، والذي اصبح كآلية لتوزيع المنافع على المنتفعين، وشراء الولاءات، والحد من المحاسبة والمسألة؛ ما افضى بدوره إلى ترهل الخدمات العامة والبنى التحتية في كل أنحاء مصر.

الى جانب ذلك، الازمة البنيوية داخل النظام السياسي المصري التي ترافقت مع التعديلات الدستورية للمادة ٧٦ من الدستور والخاصة باختيار رئيس الجمهورية ،لتصبح بالاقتراع السري المباشر. وقد حمل هذا التعديل العديد من القيود على مرشحي الاحزاب، وقيودا اشد على

[١] **زياد حافظ، ثورة يناير في مصر :تساؤلات الحاضر والمستقبل، مجلة المستقبل العربي، العدد٣٨٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، اذار/٢٠١١، ص ٧٠.**

المرشحين المستقلين. وقد افرغ هذا المشروع من هدفه الحقيقي. الامر الذي دفع الى تعديل هذه المادة مرة اخرى، ضمن مشروع تعديل قدم من قبل الرئيس السابق حسني مبارك في (٢٦/كانون الاول/٢٠٠٦). ألا ان ما تم تعديله عمق الازمات البنيوية للنظام المصري وضاعف من الاحتقان السياسي والاجتماعي؛ لطبيعة التعديلات التي كانت تمهد لتوريث السلطة[1]. فضلا عن الاختناق السياسي الداخلي عبر جعل اجهزة الامن(امن الدولة) كسيف مسلط على رقاب المصريين، وهذا لن يتم دون السيطرة على وسائل الاعلام لتكميم الافواه، على الرغم من محاولات النظام المصري من اصلاح نظامه السياسي، لكن حتى سياسات الاصلاح كانت تصدر عن الحزب الحاكم ولم تكن تشاركيه بين الاحزاب المشاركة في الحكومة، وبين احزاب المعارضة . في المقابل هذا التضيق واخفاق عملية الاصلاح، كان هنالك طبقة النخبة الحاكمة تنمو على حساب الاحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني.

اما الجانب الاقتصادي، فقد ادى غياب الاصلاح السياسي الفاعل الى تقويض الاصلاح الاقتصادي، اذ جُرد برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي طبقه الرئيس السابق حسني مبارك، الذي حظي بتاييد من الولايات المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، من مصداقيته. فقد كان يهدف الى مساعدة الاقتصاد المصري على الوقوف على قدميه من جديد، وقد استطاع اخراج الاقتصاد المصري من نموذج التأميم الذي بناه جمال عبد الناصر والتحول نحو منظومة سوق حرة تؤمن بيئة مواتية للاستثمارات الاجنبية ومندمجة في الاقتصاد العالمي. وساعدت الاصلاحات اليبرالية الجديدة التي طبقها الحزب الوطني الديمقرطي على تحقيق معدل نمو مطرد في اجمالي الناتج المحلي بلغ ٧% بين ٢٠٠٥ و٢٠٠٨. لكن الاصلاح الاقتصادي تم افراغه من محتواه والالتفاف عليه من قبل طبقة رجال الاعمال غير النزيهين والمرتبطين بالنخبة الحاكمة، عبر وسائل عدة منها اقتطاع اراض تابعة للدولة لتنفيذ مشاريع خاصة عليها، ومنح قروض ميسرة للنخبة الحاكمة، وافادة اقطاب النظام من صفقات تفصيلية جدا في مجال خصخصة الصناعات الحكومي . واظهر التدافع غير اللائق للحصول على ترشيح الحزب الوطني الديمقراطي للانتخابات التشريعية ف ١٠/تشرين

---

[1] خالد كاظم أبو دوح، ثورة ٢٥يناير في مصر... محاولة للفهم السوسولجي،مجلة المستقبل العربي، العدد٣٨٧، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ايار/٢٠١١، ص ١١٩– ١٢٠.

الثاني/٢٠١٠ أن الحزب الحاكم بات يعد طريقا اكيدا لجمع الثرواث. في الوقت الذي كان يعاني شريحة واسعة من المصريون من ارتفاع البطالة واسعار السلع الاساسية، وبدأ المصريون يدركون حجم التفاوت الطبقي وسوء توزيع المنافع المادية القادمة من سياسات الاصلاح الاقتصادية[١].

ذلك الاحتقان الشعبي لم يكن ليكتب له النور لولا دور البيئة الإقليمية التي شجعت الاحتجاج ضد نظام مبارك، الا وهي الثورة التونسية التي انطلقت في نهاية العام٢٠١٠، والتي استطاعت اسقاط نظام بن علي، على الرغم من السطوة والقبضة الحديدية التي حكم بها تونس. بمعنى ان الثورة التونسية كانت بمثابة (القشة التي قصمت ظهر البعير)، فانطلقت على اثر الثورة التونسية حركات احتجاجية بدأت من القاهرة، والاسكندرية، والسويس، ومن ثم انتقلت الى الاسماعيلية، واسوان، وبورسعيد لتنتقل الى اغلب مناطق مصر. وامتازت هذه الحركة بالسلمية والطابع الشعبي، ولم تكن بدافع او تنسيق من قبل الاحزاب السياسية او مؤسسات المجتمع المدني ولا بتشجيع من جماعة الاخوان المسلمين. بل كان محركها الاساس الشباب والاعلام، فقد دعمت وسائل الاعلام الافتراضية والشبكات الاجتماعية تصاعد السخط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي من خلال الاستخدام البارع لشبكة الانترنيت والمدونات واليوتيوب والفيسبوكوتويتر، ونجحت في حشد الالاف من المحتجين وتوحيد مطالبهم بالعدالة الاقتصادية والاجتماعية والحرية والكرامة. وقد ساعدت وسائل الاعلام الافتراضية في زيادة عدد المحتجين وتوحيد شعاراتهم[٢].

في المقابل شكل اتساع نطاق الاحتجاجات ضغطا على نظام مبارك،الامر الذي دفعه الى استخدام العنف لتفريق المتظاهرين عبر زج قوات مكافحة الشغب،ومن ثم زج البلطجية كخيار اخير. وبعد عجزه عن ايقاف المحتجين كلف مبارك اللواء عمر سليمان لشغل منصب نائب الرئيس، الذي ظل شاغراً منذ تولي الرئيس حسني مبارك سدة الحكم، وادارة البلاد للمرحلة الانتقالية، وكلف الفريق احمد شفيق برئاسة الحكومة. وهذه التعديلات لم تلق قبولا لدى

[١] د.خيري عبد الرزاق جاسم، اثر التغيير في مستقبل النظم السياسية العربية، مجلة رؤية، العدد(١)،بغداد، ٢٠١٢، ص١٢-١٣.

[٢] انظر في هذا: تحرير: د.يوسف محمد الصواني، د.ريكاردورينيه لا ريمونت، الربيع العربي الانتفاضة والاصلاح والثورة، ترجمة: لطفي زكراوي، منتدى المعارف، بيروت، ٢٠١٣، ص ١٠٥-١٠٩.

المحتجين،وفي محاولة اخيرة اصدر مبارك القرار رقم ٥٤لسنة ٢٠١١ في ٨/شباط تضمن تشكيل لجنة دراسة اقتراح تعديل بعض الاحكام الدستورية والتشريعية، وفي اليوم ذاته اعلن نائبه عمر سليمان عن خارطة طريق لانتقال سلمي للسلطةفي ١٤/تشرين الاول، القادم – موعد الانتخابات الرئاسية – واعلن الرئيس السابق عدم ترشحه هو ونجله لولاية جديدة في الانتخابات المقرر لها في خريف ٢٠١١. لكن مرة ثانية لم تقنع تلك التنازلات الجماهير الذين دخلوا في رهان على الوقت مع الرئيس مبارك، وجاء موقف الجيش المصري ليحسم المعركة الاحتجاجية لصالح المحتجين، الامر الذي دفع مبارك ليعلن قرار تنحيه في يوم الجمعة المصادف(١١/ شباط /٢٠١١)وكلف القيادة العامة للقوات المسلحة ادارة شؤون البلاد. وتم تعيين المشير محمد حسين طنطاوي من قبل الرئيس مبارك كرئيس للمجلس الاعلى للقوات المسلحة للمرحلة الانتقالية، وبناءا على هذا التكليف اصدر المجلس الاعلى للقوات المسلحة القرارات الاتية[١]:

١) تعطيل العمل بالدستور.
٢) تولي المجلس الاعلى للقوات المسلحة ادارة شؤون البلاد بصفة مؤقتة لمدة ٦ أشهر، تنتهي بانتخاب مجلسي الشعب والشورى ورئاسة الجمهورية.
٣) تولي المجلس الاعلى للقوات المسلحة تمثيل مصر امام كافة الجهات في الداخل والخارج .
٤) حل مجلسي الشعب والشورى .
٥) يتولى المجلس اصدار مراسم بقوانين خلال المدة الانتقالية.
٦) تشكيل لجنة تعديل بعض مواد الدستور وتحديد موعد الاستفتاء عليها من قبل الشعب.
٧) تكليف حكومة الدكتور احمد محمد شفيق بالاستمرار بعملها لحين تشكيل حكومة جديدة.
٨) اجراء انتخابات مجلسي الشعب والشورى والانتخابات الرئاسية.
٩) تلتزم الدولة بتنفيذ المعاهدات والمواثيق الدولية التي هي طرف فيها.

[١] **د.سداد مولود سبع، حركة ٢٥ يناير الاحتجاجية والتغيير في مصر، نشرة اوراق دولية، العدد١٩٨، مركز الدراسات الدولية، بغداد، شباط/٢٠١١، ص ٢٨-٢٩.**

شرع المجلس الاعلى للقوات المسلحة سريعا بارساء اركان المرحلة الانتقالية، اذ سارع ألى تشكيل لجنة تعديل الدستور، وضمت ثمانية مستشارين من كبار القضاة وأساتذة القانون الدستوري وقضاة في المحكمة الدستورية العليا، واتفق على تعديل بعض المواد الدستورية التي ارتبطت بالإحكام الدستورية التي تتوخى بناء مؤسسات سياسية للدولة بطريق ديمقراطي نزيه ،سواء في اختيار المجلسين النيابيين أو رئاسة الجمهورية ، وأن انتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد للبلاد ،تختار هي من المجلسين المنتخبين ولا تكون هذه الجمعية مشكلة بالتعيين من غير منتخبين. واجري الاستفتاء على التعديلات الدستورية بتاريخ(١٩/آذار/ مارس ٢٠١١)، وصوت لصالح التعديلات(٧٧،٢) بالمائة من المصوتين ،وصوت ٢٢،٨ بالمائة ضد التعديلات[١]. وكلف المجلس العسكري للقوات المسلحة الدكتور عصام شرف بتشكيل حكومة جديدة في آذار/مارس ٢٠١١، بعد تقديم الفريق أحمد شفيق استقالته في الثالث من شهر آذار/مارس ٢٠١١؛على أثر تصاعد الضغوط من ساحة التحرير على إقالته لكونه من تركة النظام السابق وفاقد للشرعية[٢].

رافق هذه المرحلة حركات احتجاجة بين الحين والاخرى منها من كان يعارض نتائج الاستفتاء، ومنها من كان يتعجل التغيير عبر المطالبة بتوفير الامن والعمل وايجاد حل للركود الاقتصادي الذي اجتاح مصر بفعل التغيير. والاشارة المهمة هنا أن القليل من هذه الافعال كانت تصدر من الجماهير والكثير منها كان يصدر من ما صح أن يطلق عليه(قوى الثورة المضادة) التي حاولت السعي لاثارة التناقضات داخل المجتمع، وتحطيم شبكة التحالفات الاجتماعية التي تحيط القوى الثورية، في محاولة لاثبات ان النظام السابق –حتى وان كان قد شابه استبداد او فساد– فقد كان ضروريا لحماية البلاد من الفوضى. واما ثاني التناقضات التي سعت قوى الثورة المضادة لتفجيرها، فهي العلاقة بين الطبقة الوسطى والطبقات المحرومة أو الصراع الطبقي الطاحن.

[١] **طارق البشري ، علاقة الدين بالدولة : حالة مصر بعد الثورة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد(٤٠٧)، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت،٢٠١٣ ، ص ٩١.**

[٢] **د. محمد الصفار، إدارة مرحلة ما بعد الثورة .. حالة مصر، مجلة السياسية الدولية ، العدد(١٨٤)،مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، أبريل /٢٠١١ ،ص ٢٤.**

فالعناصر الشبابية المنظمة للحركات الاحتجاجية التي جذبت حولها الجماهير، تنتمي لعناصر الطبقة الوسطى في معظمها. ومن هنا يمكن فهم ترويج الاشاعات المشينة ضدهم التي لاقت رواجا شديدا. كذلك قبول غالبية الطبقات الدنيا تحميل المتظاهرين مسؤولية وقف عجلة الانتاج واضطراب الامن.وبرز هذا التناقض في تأجير البلطجية لاشاعة الفوضى اثناء احداث الثورة ،وبعدها في ميدان التحرير في التاسع من ايار/٢٠١١[١]. وعلى الرغم من أن الطبقات المسحوقة قد تاثرت كثيرا في هذا التغيير، الا ان ما اريد اثارة عوامل عدم الاستقرار في مصر.ومع استمرار المظاهرات وازديادها منذ أيلول /٢٠١١، دفع المجلس العسكري إلى تمديد العمل بقانون الطوارئ حتى منتصف عام ٢٠١٢[٢]. الامر الذي اثار المخاوف من استمرار حكم العسكر.

الا ان تلك المخاوف تبددت مع تنظيم الانتخابات البرلمانية في موعدها يومي٢٨ تشرين الثاني و٥ كانون الاول ٢٠١١، وكانت حصيلة النتائج سيطرة حزبي الحرية والعدالة، وحزب النور الإسلاميين على حوالي ثلثي مقاعد البرلمان. حصل حزب الحرية والعدالة على ٤٣،٣% من الاصوات، اي ما يعادل ٢٢٥ مقعدا من أصل ٤٨٩ مقعدا، وحل حزب النور ثانيا بنسبة ٢١،٨%اي ما يعادل ١٠٩ مقاعد. دفع الفوز الكاسح للاسلاميين الى الاعتقاد خطأ انه بوسعها تحدي النظام من دون اللجوء الى اشراك القوى السياسية الاخرى، كحزب الوفد الذي حصل ٤١ مقعدا، والكتلة المصرية ٣٤مقعدا، واللذان ينتميان الى التيار العلماني ولهم حلفاء في اوساط الاقباط والعلمانيين والحركات النسوية؛ وهو ما أدى الى عزلتهم وتفوق الجيش عليهم، عندما قام الجيش وحلفاؤه في يوم ١٤/حزيران/٢٠١٢، باضعاف البرلمان، بعد اصدار مرسوم قضائي، الغت بموجبه المحكمة الدستورية العليا البرلمان برمته، على الرغم من أن المحكمة اقرت في حكمها بان الثلث فقط من اعضاء البرلمان هم الذين تم انتخابهم بشكل غير شرعي . وبدلا من أن تلغي المحكمة الثلث لجأت الى الغاء البرلمان باكمله. وكان هذا دليلاً على اصرار المؤسسة العسكرية على استعادة هيمنتها على النظام السياسي وضربة قوية لرغبة الناخبين. ومع اقتراب الانتخابات الرئاسية عملت المؤسسة العسكرية على التحرك لابعاد ثلاثة مرشحين بارزين بقرار

---

[١] **المصدر نفسه، ص ٢٥.**

[٢] **لمزيد من التفاصيل انظر: صحيفة الشرق الأوسط ، العدد(١١٩٧٧) ، ٢٠١١/٩/١٣.**

من لجنة الانتخابات الرئاسية في١٤/نيسان/٢٠١٢، لكونهم لم يستوفوا شروط الترشيح، وهم خيرت الشاطر وعمر سليمان وحازم صلاح او اسماعيل. ويعد خيرت الشاطر استراتيجيا وخبيرا ماليا مرموقا في صفوف الاخوان المسلمين، اما حازم صلاح ابو اسماعيل فيمثل القوى الاسلامية المتشددة، في حين عد عمر سليمان لكونه نائب للرئيس السابق ورئيسا للمخابرات المصرية. وارجع السبب في استبعاد هؤلاء الثلاثة للظهور بمظهر العدالة في الاستبعاد من الاسلاميين وبقايا النظام السابق. وبعد هذه التغييرات السياسية، انتقلت مسؤولية الحكومة الى المجلس الاعلى للقوات المسلحة ومؤسسة القضاء،واوكل اليها تنظيم الانتخابات التي تمت في يومي(١٦-١٧/حزيران/٢٠١٢). واعلنت لجنة الانتخابات الرئاسية فوز محمد مرسي، مرشحا عن الاخوان المسلمين، وذلك لحصوله على نسبة٥١،٧% من الاصوات، متفوقا على احمد شفيق الذي حصل على ٤٨%من الاصوات . ومع الاهمية السياسية والرمزية لانتخاب محمد مرسي بصفته أول رئيس مدني منتخب في تاريخ مصر، فإن نهاية هذه المرحلة من الانتقال جلبت رئاسة قد جردت من هامش واسع من السلطة[١].

الاشارة الاهم في هذه الانتخابات أنها احدثت انقسامات عميقة على المستوى السياسي، وانعكس هذا الانقسام على زيادة حدة استقطاب بين المجتمع المصري، اذ ان حوالي نصف الشعب المصري صوت لصالح تغيير النظام، والنصف الآخر صوت لصالح ما يمكن وصفه بعودة النظام القديم.وهذه النقطة كان لها دور حاسم في تغيير مجرى الاحداث في مصر، فمع انتهاء المرحلة الاولى التي كان للجيش ومؤسسة القضاء اليد الطولى فيها، حاول الرئيس(المعزول) محمد مرسي استعادة زمام المبادرة فيها، عبر محاولته تحجيم مساحة تحرك المؤسسة العسكرية ودورها السياسي عبر اقالة المشير محمد طنطاوي، ومارس الدور نفسه مستهدفا به القضاء[٢].

[١] لمزيد من التفاصيل، انظر في: تحرير: د.يوسف محمد الصواني، د.ريكاردورينيه لا ريمونت، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣١- ٢٣٥.

[٢] المصدر نفسه، ص ٢٣٥- ٢٣٦.

السرعة في محاولة تحجيم الجيش والقضاء في دولة بحجم مصر يعد امرا صعبا وغير مدروس، لاسيما وان مصر دولة مؤسسات ودولة عريقة ليس من السهل استبدال القيادات العليا بغيرها،هذا اذا اضفنا أن هنالك قوى الثورة المضادة التي تعمل بالضد من تيار سياسي مخالف لها. وجاء تقديم مسودة مشروع الدستور المصري نهاية عام ٢٠١٢، ليزيد حدةالصراعات السياسية والأيديولوجية التي رافقت كتابة الدستور من قبل "الجمعية التأسيسية" المنتخبة. على الرغم من ان نتائج التصويت نالت موافقة أغلبية المقترعين الذين شاركوا في التصويت. مع الاشارة الى ان هنالك العديد ممن لهم حق التصويت عزفوا عن المشاركة، بمعنى أن نتائج التصويت على الدستور مماثلة لنتائج التصويت على اختيار رئيس الجمهورية. وهذا بالضرورة يفسر استمرار حالة الاحتقان السياسي وارتفاع وتيرتها بعد اقرار الدستور الجديد ؛ فإن أغلب القوى السياسية التي تتنافس على المشهد السياسي المصري لم تهتم بالنصوص الدستورية ذاتها، بل ركزت على هوية مَن يكتب الدستور[١]. وعلى اثرها استمرت الاحتجاجات ضد مرسي طوال النصف الأول من عام ٢٠١٣، وقد تصاعدت في حزيران ٢٠١٣ بسبب تعيين الرئيس محمد مرسي إسلامياً متهماً بالتورط في مذبحة الأقصر لرئاسة المحافظة، وبلغت ذروتها في مظاهرات حاشدة بدأت في ٣٠ حزيران،انتقد خلالها المتظاهرين سوء ادارة البلاد خلال مدة حكم الرئيس محمد مرسي وطالبوه بالرحيل. الامر الذي شجع المعارضة على الائتلاف ضد الرئيس مرسي وتشكيل حركة تمرد جمعت ٢٢ مليون توقيع من المصريين المعارضين لمرسي، واصطفوا في ميدان التحرير مطالبين برحيله. وهنا عادت القوات المسلحة للتدخل، وقد حذر الجيش مرسي إما الرد على مطالب المحتجين أو مواجهة خطة "خارطة الطريق السياسية" التي كان يتوقع فيها أزاحة الرئيس مرسي من منصبه. لكن اصرار مرسي على البقاء دفعه الى ألقاء خطاب في ٢ تموز مشددا على انه الرئيس الشرعي. ما اعطى المبرر للجيش للتدخل في ازاحة محمد مرسي من مكانه، من خلال توجيه وزير الدفاع عبد الفتاح

---

[١] **وحدة تحليل السياسات في المركز، دستور بالغلبة: نظرة مقارنة بين دستور ٢٠١٢ ومشروع دستور ٢٠١٤ في مصر،المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، ١٥/يناير/٢٠١٤.**

الانترنيـــــــــــت http://www.dohainstitute.org/release/69cfb10e-dc34-495b-b0f6-f973d007edcc

السيسي خطاباً عبر التلفاز يعلن فيه قيادة الشعب، وينحي مرسي من مكانه في ٣/تموز/٢٠١٣[١]. وهنا دخلت مصر بالمرحلة الانتقالية الثانية تحت حكم العسكر.

المطلب الثالث: حركة الاخوان المسلمين وعلاقتها بتغيير النظام السياسي في مصر

لم تكن ظاهرة صعود الحركات الاسلامية في بلدان "الربيع العربي" حصرا على الحالة المصرية، فمع سقوط الانظمة الدكتاتورية، تدافع العديد من القوى والتيارات للبروز في المشهد السياسي العربي، وجاء الاسلاميون الاكثر حظوة –في البدء– من غيرهم، ولهذا التقدم في المشهد السياسي العربي للاسلاميين طرح –ولا زال يطرح– فرضيتين اساسيتين[٢]:

١. الاولى ان الحركات الاسلامية لم يكن لها دور بارز في اشعال الثورات العربية، وذلك لاسباب كثيرة ،بعضها يتعلق بطريقة ومنهج هذه الحركات، والذي يتجنب الصدام المباشر مع النظم السلطوية، لاسيما في ظل تجاربها السابقة، سواء في مصر او تونس، وبعضها يتعلق بطبيعة اللحظة التاريخية والمزاج الثوري الذي يمر في الدول العربية.

٢. الفرضية الثانية ان الثورات العربية، وان وفرت للحركات الاسلامية فرصة ربما تكون تاريخية فيما يخص الحصول على الشرعية والتمتع بالشرعية القانونية، فانها ايضا تحمل تحديات عديدة لهذه الحركات، اهمها القدرة على العمل في بيئة منفتحة سياسيا وايديولوجية، وهي اعتادت العمل في سرية ووفق بنية تنظيمة مغلقة تعتمد على التعبئة الفكرية والحركية، ومنها ما يتعلق بالقدرة على التماسك والبقاء بشكل موحد دون التعرض لانشقاقات او انقسمات داخلية.

هاتان الفرضيتان تنطبقان الى حدٍ ما على جماعة الاخوان المسلمين، فمع دعوة حركة٦/ ابريل الى"ثورة الغضب"التي تقررت يوم٢٥/يناير، اكد الدكتور عصام العريان المتحدث الاعلامي لجماعة الاخوان المسلمين ان الجماعة لن تشارك بالحركات الاحتجاجية المناهضة لنظام مبارك؛ وبرر ذلك ان الدعوات صدرت من الفضاء الالكتروني وانها موجهة لكل مواطن في المجتمع، بمعنى انها لم

---

[١] مصر ما بعد انقلاب ٢٠١٣، الموسوعة الحرة، ٢٠١٣. الانترنيت /http://ar.wikipedia.org/wiki

[٢] خليل العناني، التيارات الاسلامية في عصر الثورات العربية، ملحق مجلة السياسة الدولية(تحولات استراتيجية)، العدد١٨٤، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، أبريل /٢٠١١ ، ص١١.

توجهه اليهم، وعليه كان سلوك الاخوان يسير في خيارين: الخيار الرسمي اتسم برفض المشاركة، واكتفوا بمشاركة الجمعية الوطنية من اجل التغيير، عبر المشاركة في وقفة امام دار القضاء العالي بحضور رموز كبيرة ونيابية ونقابية ومجتمعية من اجل دعم مطالب محددة. اما الخيار غير الرسمي تمثل في عدم منع الفعاليات الشبابية الاخوانية من المشاركة في هذا الحراك ضمن المحافظات التي ينتمون اليها للتعبير عن الغضب من السياسات القائمة، لكم مع احترام ضوابط الاخوان في التظاهر السلمي، المتمثلة بعدم تجريح الهيئات او الشخصيات العامة والحفاظ على الممتلكات العامة او الخاصة وعدم اثارة الشغب او الفوضى. واستمر موقف الاخوان، مع بقية القوى السياسية في اطار النضال الدستوري والقانوني السلمي[١].

اما الفرضية الثانية فقد اثبت احداث ٣/تموز/٢٠١٣،في مصر صحتها فالتحديات والضغوطات الداخلية الخارجية التي واجهت جماعة الاخوان المسلمين كانت كبيرة، فضلا عن الاخفاقات التي رافقت ادارة الاخوان. الى جانب المزاج الشعبي لم يكن مهيأ لتلك التجربة وانقسامه بين مؤيد ومعارض لتلك التجربة، كانت كفيلة لان تصار الاحداث الى ما وصلت اليه.
على الرغم من أن، الثورات العربية اوجدت- في البدء- عصراً جديداً للاسلاميين، حيث حولت القوى الإسلامية من قوى اجتماعية وسياسية محظورة إلى قوى اجتماعية وسياسية معترف بها، وذات ثقل ووزن كبيرين، مما أدى إلى بزوغ ظاهرة جديدة في العالم العربي، هي انتقال الإسلاميين من صفوف المعارضة والمطاردات إلى مراكز صنع القرار. وهذه المعادلة اكدت على أن الشق الاخر من المعادلة اصبح موضوعا لفعل سياسي واقعي منظم، يخضع لنتاج تصادم ارادات متعددة، وليس فقط لارادة فاعل واحد مفترض[٢]، الا وهو الاسلاميون. لكن ما حصل أن انتقال الجماعة الى سدة السلطة في ٣٠/حزيران/٢٠١٢، وللمرة الاولى منذ قيام الجماعة عام ١٩٢٨، بعد فوز الرئيس محمد مرسي ضد مرشح النظام القديم الفريق احمد شفيق بفارق ضئيل. وضع

[١] بلال التليدي، الاسلاميون والربيع العربي، الصعود التحديات، تدبير الحكم، دراسات فكرية(٢)، مركز نماء للبحوث والدرسات، بيروت،٢٠١٢، ص٣٤-٣٥.

[٢] مالك عوني، الاسئلة الاشكالية:محاولة أولية للاقتراب من ابعاد الصعود الاسلامي ومآلاته، ملحق مجلة السياسية الدولية(تحولات استراتيجية)، العدد١٨٨،مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة، ابريل٢٠١٢، ص٣.

الجماعة امام تحدٍ واستحقاقات كبيرة ؛ اهمها الانتقال من حالة التفكير كحركة معارضة الى حزب حاكم، وهو ما لم يحدث على المستوى التنظيم او على مستوى السياسات والتكتيكات التي اتبعتها الجماعة طوال العام الذي قضته في السلطة. فعلى مستوى التنظيم، لم تتغير طريقة تفكير الجماعة ولا توازنات القوة داخل مؤسسات صنع القرار فيها، وتحديدا مجلس الشورى العام ومكتب الارشاد، اذ ظل التيار المحافظ مهيمناً عليها. اما على مستوى السياسات والتكتيكات، فقد اخفق الاخوان في التصرف كقوة حاكمة واثقة لديها رؤية واضحة للمستقبل. فعلى مدار العام الماضي، اعتمدت الجماعة آلية وحيدة لتحقيق توازن مع القوى السياسية المنافسة وهي الحشد والتعبئة حتى وهي في الحكم، وقد اثبتت هذ الطريقة ضررها لاحقا. لاسيما وان الجماعة بما تمتلكه من قدر كبير من الكوادر المهنية كالاطباء والمحامين والمهندسين والمدرسين. مقارنة بغيرها من القوى السياسية والاجتماعية، فانها افتقدت للخبرات والمهارات التي تساعدها على تكوين نخبة سياسية بيروقراطية فعالة تمكنها من ادارة دولة بحجم مصر وتعقيداتها[1].

ياتي هذا في سياق حقيقة مهمة، تكمن في ان القوى المضادة كانت تقف بالمرصاد لكل سياسات الجماعة داخل السلطة، فضلا عن المخاوف التي بدأت تتغلغل لدى العلمانيين(الذين لهم تاثير قوى في شريحة واسعة في المجتمع المصري)، ولدى الاقباط (الذين يشكلون حوالي ١٠%من نسبة السكان، ويحضون بدعم من قوى دولية وخارجية)من امكانية تهميشهم واخاض عمل سيطرة الاسلاميين المتشددين. وعلى الرغم من ان تلك المخاوف بها شيء من المبالغة، لكن تلك المخاوف ازدادت مع الاسراع بوضع دستور جديد في محاولة لاجراء تغييرات سياسية، والذي كان من المفترض ان ياخذ الاخوان بعين الاعتبار مصالح الاحزاب المدنية والليبرالية، فضلا عن وضع خصوصية للاقباط وعدم استفزاز هؤلاء المكونات. وهو ما كان كفيلا بازدياد عدد المحتجين وتهديد الاستقرار السياسي لمصر، والدافع الاخر والاهم في هذه الاشكالية يكمن في ان ثورة ٢٥ يناير عندما اندلعت كان شعارها: خبز، حرية، عدالة اجتماعية. وبعد تنحي مبارك لم يتحقق اي من هذه الشعارات، فاهمية معالجة الوضع الاقتصادي والاجتماعي كان نقطة محورية نحو التغيير،

[1] **خليل العناني، جماعة الاخوان المسلمين في مرحلة ما بعد مرسي، مجلة سياسات عربية، العدد٤، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ايلول/٢٠١٣، ص١٩.**

فزيادة النمو وبناء قواعد الثقة مع المؤسسات المالية والبنوك من اجل تشجيع دخول الاستثمارات الاجنبية التي توقفت. فضلا عن تراجع قطاع السياحة الى الدرجات الدنيا، وهو الذي يعد مصدراً مهماً للعملات الصعبة، ويعمل به اكثر من ستة ملايين مصري في الخدمات السياحية[١]. وهنا ان الاخوان قد خسروا الفئتين الاجتماعيتين الاوسع في مصر، وهما: الفقراء الذين يشكلون ٤٠%من السكان، والطبقة الوسطى. فعدم ادراك قدرة طبقة الفقراء على تدبير المعيشة بسبب غياب الامن، وعدم حصولهم على الدعم الحكومي، او الحصول على تسهيلات اجرائية؛ مثل العلاج على نفقة الدولة، او اقامة المشروعات المتناهية اصغر، في محاولة لامتصاص نقمتهم وغضبهم من توقف اعمالهم بسبب الثورة[٢]. وحتى عندما حاولت حكومة الاخوان المسلمين القضاء على شبكات الفساد التابعة للنظام القديم التي توزع الخدمات والسلع التي تدعمها الدولة مثل (الخبز والوقود) باسعار اعلى من المعلن عنها حكوميا، وذلك برعاية اجهزة الامن. واغلب تلك الشبكات مؤسس من شبكات بيروقراطية، وهي تضم، مئات الالاف من المصريين في ارجاء الجمهورية، وقد حاولت الجماعة بناء شبكات موازية توزع الخدمات مجانا، مستعينة بالالاف من عناصرها الحزبية، وبعدد كبير من الجمعيات الخيرية المحلية على المستوى المحافظات؛ الا انها ايضا اصطدمت بعدد من التعقيدات التي كانت تقف من ورائها ما سمي"الدولة العميقة"[٣].

الى جانب كل هذا، كان هنالك فقدان الامن والاستقرار، هذه العوامل متظافرة عجلت من اسقاط نظام الاخوان المسلمين وسيطرة العسكر بقيادة وزير الدفاع انذاك (والرئيس الحالي لمصر) عبد الفتاح السيسي. والتي اثارت جدلا بين من يراها انقلابا عسكريا على رئيس شرعي منتخب، ومن يرى فيها ثورة شعبية على رئيس مستبد استجاب لها الجيش وقام بتنفيذ أرادة الجماهير. لكن

---

[١] د. نزار عبد القادر، الربيع العربي والبركان السوري نحو سايكس – بيكو جديد، مطبعة شمص، بيروت، ٢٠١١، ص ٩١– ٩٢.

[٢] اماني الطويل، معركة حكم مصر بين الجيش والاخوان، مجلة سياسات عربية، العدد٤، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ايلول/٢٠١٣، ص ٢٥.

[٣] هاني عواد، من الانتخاب الى الانقلاب: قراءة في درس ٣٠يونيو، مجلة سياسات عربية، العدد٤، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ايلول/٢٠١٣، ص٣٣– ٣٤.

افضل من وصفها الباحث العراقي عبد الحسين شعبان عندما قال عنها: "أنها ليست ثورة تامة ولا انقلابا عسكريا تاما، وانما تقع في منزلة بين المنزلتين"[1].

وبعيدا عن الوصف العلمي للظاهرة، فإن الامر الواقع يشير إلى سيطرة العسكر على النظام الحاكم في مصر، وكانت اولى قرارته وقف العمل بالدستور (الدستور الذي شرع بزمن الاخوان)، واعلان حالة الطوارئ، وايقاف عمل الجماعة وعدها جماعة محظورة، واعتقال اغلب قادتها ومحاكمتهم، ولم يسلم الرئيس المخلوع محمد مرسي والمرشد العام للجماعة محمد بديع من الاعتقال، والذي حكم على هذا الاخير بالسجن المؤبد في تموز/٢٠١٤، كذلك اغلقت جميع مكاتبها. هذ التغيير السريع ووسيلة التعامل مع الجماعة شكل صدمة لقادة الجماعة ولجماهيرها، ودفعهم للاعتصام في ميدان رابعة في القاهرة كرد فعل على الاعتصامات المؤيدة للجيش في ميدان التحرير. وعلى الرغم من نجاح الجيش في فض اعتصامات ميدان رابعة بالقوة، الا ان ذلك لم يمنع بعض المؤيدين للاخوان من التنازل عن حقهم في استرداد السلطة عبر وسائل مختلفة البعض ظاهرة للعيان والبعض الاخر غير مرئي (وهو ذات الاسلوب الذي لطالما ظلت الجماعة تعتمده في الحفاظ على ديمومتها)، لاسيما وان طريقة الجيش في التعامل مع الجماعة لم يسبق ان تعاملت اي حكومة مصرية بهذا العنف، حتى في ايام الخمسينيات عندما ضيق على الجماعة. وهذا يفتح الباب واسعا امام تغيير سياسي في هيكلة الخارطة السياسية والحزبية في مصر، لاسيما مع ظهور نتائج الانتخابات الرئاسية التي جرت في ايار/٢٠١٤ وافرزت فوز الرئيس السيسي، ومعها بدأت الساحة السياسية تشهد تراجعاً بمظاهر الفوضى عبر تقويض الحركات الاحتجاجية للجماعة . على الرغم من بعض اعمال العنف المتفرقة بين الحين والاخر، وغالبا ما تحمل السلطةالاخوان المسلمين المسؤولية عليها. لكن الجماعة اعتادت على الضغط الحكومي ،واعتادت على الاختفاء والظهور، لذا فان امكانية ان تحل الجماعة بشكل نهائيا أمر مستبعد، لاسيما وان التنظم هو تنظيم عالمي. الا أنها ستتعرض لعملية ملاحقة شديدة ستضعفها، وتفقدها الكثير من قاعدتها

[1] حسين شاهين، حملة "تمرد": كارت احمر للرئيس!، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٩٦، بيروت، خريف/٢٠١٣، ص٢٤.

الشعبية التي لطالما اعتمدت عليها في مساندتها في الوصول إلى السلطة التشريعية، حتى في الاوقات التي كان محظور عليها العمل بشكل شرعي.

الخاتمـــــــــــة:

يتميز البحث في جماعة الاخوان المسلمين في مصر (بشكل خاص) عن غيره من الجماعات الاسلامية سواء داخل مصر، او خارجها. وذلك لان الجماعة منذ تاسيسها ولحد الوقت الحاضر استطاعت التعامل والتكييف مع السلطة، وحتى عندما ابتعدت عن النشاط السياسي فانها لجات الى النشاط النقابي المهني، الذي رافقه تاسيس طبقة متعلمة تمارس النشاط الحزبي داخل بوتقة الجماعة ، فضلا عن ممارستها للنشاط التعبوي والاجتماعي داخل المجتمع المصري، واستطاعت على اساسه الحصول على تاييد شريحة واسعة من المناصريين لها، لاسيما بعد تراجع دور الدولة في القيام بالعديد من مهامها وتحديدا ذات الصلة المباشرة بالاحتياجات المباشرة للمواطن.

لذا فان مصر بعد إسقاط نظام مبارك تمر بوضع معقد ومتداخل بين تعقيدات الوضع الداخلي، وتعقيدات الوضع الإقليمي. فالحركة الاحتجاجية التي انطلقت في ٢٥/ يناير في مصر لتنتقل من محافظة إلى أخرى ومن مدينة إلى أخرى، استطاعت تحقيق مطالبها بإسقاط النظام على اثر إعلان الرئيس المصري حسني مبارك قرار تنحيه في (٢٠١١/٢/١١) تحت اثر ضغط المتظاهرين وانحياز القوات المسلحة إلى الإرادة الجماهيرية ، وسلم إدارة البلاد إلى المشير محمد حسين طنطاوي كرئيس للمجلس الأعلى للقوات المسلحة في المرحلة الانتقالية. وبناءاً على هذا التكليف انتقلت مصر إلى مرحلة أخرى من مراحل تأريخها السياسي،أدت إلى انتقال البلاد إلى مرحلة انتقالية لحين تسليم البلاد إلى مجلس الشعب المنتخب بصورة قانونية ، وما تلاها من انتخاب رئيس الجمهورية والاستفتاء على الدستور الجديد. التي شهدت تغيير في طبيعة السلطة السياسية ،والنهج الإيديولوجي على اثر وصول الإسلاميين إلى الحكم ، ممثلين بجماعة الإخوان المسلمين . وعند هذه النقطة بدأت مظاهر عدم الاستقرار السياسي في مصر، الذي حمل في ثناياه صراع إيديولوجي بين التيار الإسلامي والتيار العلماني. ومع تنحية الرئيس السابق محمد مرسي انتقلت مصر الى المرحلة الانتقالية الثانية، التي نجح الجيش الى حدٍ ما في فرض الاستقرار، حتى ولو كانت

بقوة السلاح، لاسيما في الايام الاولى لاستبعاده. وبدت بوادر الاستقرار السياسي في مصر بعد اجراء الانتخابات الرئاسية نهاية شهر أيار/٢٠١٤، وفوز المرشح عبد الفتاح السيسي.

حظيت الحكومة الجديدة برضا ودعم عربي، ويمكن أن تشكل هذه النقطة مفصلاً مهماً في نجاح الحكومة الجديدة في مهامها، فالدعم الاقتصادي العربي السريع في محاولة لانقاذ الاقتصاد المصري المنهار جزء مهم من مستلزمات نجاح السيسي، ومبرر لاي عمل امني ضد الجماعة والذي من شإنه الحفاظ استقرار وأمن المصريين. وهذا وأن كان سيضر بالجماعة كثيراً، الا أنه من الصعوبة الجزم بأنهيارها وتشظيها وهذا ما سيثبته المستقبل القريب.

The Muslim Brotherhood and the Change of the Political System in Egypt

Dr.SUDAD MAOLUUM

Abstract

Muslim Brotherhood passed a along struggle with the political regime in Egypt, since monarchy through the successive republic regimes.During that period, this group did not hesitate in using all means for surviving and facing ruling regimes' pressures due to its confrontation the ruling regimes .Meanwhile, it sought to change its strategy in dealing with ruling regimes, so this enabled it to stay and penetrate into Egyptian community which have greatly suffered due to restructuring the Egyptian economy. It was a heavy burden on the simple Egyptian citizen.The Arab Spring at first brought considerable success for the Brotherhood. It was come to power in more than one country. In Egypt (search topic), this group is faced by many pressures, particularly their failure in managing some important files. Undoubtedly, this encouraged its opponents to take power and provoke the Egyptian public opinion against it. So, all these matters resulted to their loss of power and the domination of the military. Another presidential election was held which led to the victory of defense minister Abdel-Fattah El-Sisi as president.

دراســــــــ